مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٥١٢ الاستئناف ١**

الاثنين، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بيلينغا – إبوتو
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيد أغيلار سينسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

02-33326 (A)
0233326

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل كوستاريكا. أدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): إنه ليشرفني غاية الشرف أن أتحدث إلى مجلس الأمن نيابة عن الدول التسع عشرة الأعضاء في مجموعة ريو، وبصفتي ممثل كوستاريكا، التي تضطلع حاليا بدور أمانة المجموعة.

لقد وافق رؤساء الدول الأعضاء في مجموعة ريو في اجتماعهم في سان خوزيه يوم الجمعة الماضي الموافق ١٢ نيسان/أبريل، على إعلان مبادئ أكدوا فيه مجددا إدانتهم الحازمة للإرهاب. فقد أعلن الرؤساء ما يلي:

”ندين ونرفض بقوة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وندعم جميع تدابير التعاون والتنسيق الإقليمية والدولية لقمعه، في إطار الامتثال الصارم لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وسائر مبادئ وأصول القانون الدولي، وعملا بقرارات وصكوك الأمم المتحدة ومنظومة البلدان الأمريكية، وسائر المبادرات ذات الصلة بهذا الموضوع، ولا سيما من خلال إنشاء آليات لتبادل المعلومات والتعاون القضائي لتيسير منع الأعمال الإرهابية وقمعها. وينبغي أن تقوم محاربة الإرهاب على أساس تعزيز ثقافة السلام، والتسامح، والتضامن. ونوافق على الترويج لاعتماد اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الإرهاب خلال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، التي ستعقد في بربادوس“.

وقد طلبت تعميم هذا الإعلان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

وكما شددت على ذلك السيدة ماري روبنسن، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إن الإرهاب يمثل تهديدا لأهم حقوق الإنسان الأساسية، حق الحياة. وصياغة نهج مشترك لمكافحة الإرهاب يخدم حقوق الإنسان. وبهذه الروح، فإن مجموعة ريو تؤيد تماما مضمون قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتخذ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وكذلك أعمال لجنة مكافحة الإرهاب.

إن مكافحة بلوى الإرهاب تقتضي التعاون العالمي الحقيقي بغية الحفاظ على المبادئ الأساسية المتمثلة في التعايش السلمي بين الشعوب والأمم وكذلك ضمان السلم والأمن والتنمية للبشرية جمعاء. وفي ذلك السياق، تضطلع لجنة مكافحة الإرهاب بدور أساسي في تنسيق العمل العالمي ضد هذه الجريمة.

وترحب مجموعة ريو بالعمل الممتاز الذي اضطلعت به اللجنة في تحليلها للتقارير الوطنية المقدمة وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهي تنوه بقيادة رئيسها، السفير جيريمي غرينستوك، وبقيادة نائب رئيسها. ونشعر بالامتنان خصوصا على فرصة الحوار البناء بين مجلس الأمن والدول الأعضاء التي أتاحها تقديم التقارير الوطنية. وننوه أيضا باعتزام اللجنة إنهاء النظر في التقارير في موعد لا يتجاوز ٣١ أيار/مايو، وهي مهمة ضخمة بالنظر إلى تعقيد واتساع الوثائق الـ ٤٣ التي قدمت.

وتقتضي مكافحة الإرهاب وضع إجراءات مؤسسية وإجراءات لعمل الشرطة من شأنها أن تحمي السكان على نحو فعال. ونرى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للعلاقة الخطيرة بين شبكات الاتجار بالمخدرات، والجماعات الإرهابية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة وغسل الأموال. ويجب أن نُحرِّم نقل الأسلحة إلى كل الجماعات المتمردة

والمتطرفة وكذلك إلى الدول التي تدعمها. وبالمثل، لا بد من زيادة التعاون الثنائي المتعلق بنقل التكنولوجيا في مجال تدريب الشرطة والتدريب القضائي، وتقديم المساعدة المالية إلى كل الدول التي يقتضيها منع وقمع الإرهاب.

وفي ذلك السياق، فإن الحوار والاتصال الدائمين بين لجنة مكافحة الإرهاب، والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يقيم إطارا مثاليا لتنسيق وتنشيط التعاون الحكومي الدولي وفيما بين المؤسسات والمساعدة على منع الإرهاب وتعزيز النظم الوطنية القضائية. وفي هذا الصدد، نشعر بالامتنان على إعداد اللجنة قائمة لمصادر الخبرة الممكنة لتقديم المشورة والمساعدة.

وقد أجرت مجموعة ريو، بدورها، سلسلة من المشاورات وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بغية منع الأعمال الإرهابية وقمعها والتنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على الوثيقة التي أعدها الخبراء القانونيون التابعون لمجموعة ريو بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، التي عممت بوصفها مرفقا للوثيقة S/2002/107.

وكما قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بذكاء، إن مكافحة الإرهاب تقتضي أن نُعالج مصادر الإرهاب في جذورها. وتدرك مجموعة ريو أن التطرف يذكي ناره القمع، والفقر المدقع، والجوع، والعوز، والحرمان، والمرض وانتهاك الحقوق الأساسية للإنسان. وإننا نعلم أن احترام حقوق الإنسان والديمقراطية في جميع الميادين أفضل وسيلة للحماية من الإرهاب. وينبغي أن تكون مكافحة الإرهاب سببا للتأكيد من جديد على الحقوق الأساسية. والسلام الحقيقي والدائم يتولد من الاحترام المتبادل، والحوار ورفض العنف.

ولذلك السبب، نعتقد أن من المطلوب وجود استراتيجية شاملة لضمان احترام كرامة الإنسان، في جميع المجالات. وإننا مقتنعون بأن مكافحة هذه الجريمة يجب أن تقودنا إلى بناء مجتمعات مفتوحة ومتسامحة، تسود فيها الثقافة الحقيقية للسلام والتسامح والتضامن. ونحن واثقون بأن عمل مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له سيمكننا من إحراز تقدم صوب تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل استراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ستوارت (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الجلسة الهامة التي جاءت في أوانها بشأن موضوع تهتم به الدول الأعضاء اهتماما عميقا ويشكل لها شاغلا دائما. ونود أن نغتنم الفرصة اليوم لنطلع المجلس بإيجاز على جهود استراليا الرامية إلى تعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب وعلى وجه الخصوص جهودنا الرامية إلى تعزيز تعاوننا مع البلدان الأخرى، وخاصة في منطقتنا.

وقبل أن أفعل ذلك، أود اليوم أن أنضم إلى العديد من الوفود الأخرى في الإعراب عن عرفاننا وتقديرنا للجهد المستمر الذي تبذله الدول الأعضاء في مجلس الأمن وموظفو الأمانة العامة العاملون معها لإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس. وإن السير جيريمي غرينستوك يستحق العديد من عبارات الثناء التي وجهت إليه لقاء ذلك، ولكننا واعون أيضا وعيا تاما بأن العديد من الزملاء الآخرين قد عملوا بجهد وإحسان لتطوير الدور الهام الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب الآن في تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

لقد أظهرت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية على الولايات المتحدة بصور صارخة ومأساوية ضعف النظام الدولي الحالي لمكافحة الإرهاب. وكشفت عن أن الصكوك القائمة المضادة للإرهاب، على سبيل المثال، رغم أنها تحظى بامتثال واسع، لا توفر الخضوع للمساءلة أو التحقق الكافيين لتنفيذها. وشملت جوانب الضعف الأخرى عدم التبادل الكافي للمعلومات والافتقار للمساعدة على بناء القدرة. ومما يسعد النفس أن نسمع، على سبيل المثال في مناقشة اليوم، العديد من البلدان تتصدى لهذه المسائل.

لقد وفر قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) إطارا شاملا للعمل الدولي لمكافحة الإرهاب. وهو يمثل مخططا لمعالجة أوجه الضعف هذه، ولا سيما فيما يتعلق بقمع تمويل الإرهاب. ومن الجوانب الرئيسية للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) مطالبته بأن تقدم كل الدول الأعضاء تقريرا عن تنفيذ جهود مكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتنضم استراليا اليوم إلى الوفود الأخرى في تشجيع كل الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل لهذه الأحكام وغيرها من أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

بل إن استراليا قبل ١١ أيلول/سبتمبر كانت لديها تدابير ذات شأن لمكافحة الإرهاب. وبصفتنا البلد المضيف للألعاب الأوليمبية لعام ٢٠٠٠، كانت لدينا تجربة حديثة في مواجهة خطر الإرهاب. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، عندما قدمنا تقرير استراليا الأول إلى لجنة مكافحة الإرهاب، عرضت الحكومة الاسترالية على البرلمان قوانين جديدة شاملة موجهة إلى تعزيز القدرة على إنفاذ القانون لمنع وقوع الأعمال الإرهابية، والكشف عنها، والتحقيق بشأنها والمحاكمة عليها؛ وتعزيز التدابير اللازمة للكشف عن الأصول المستخدمة في الإرهاب وتجميدها ومصادرتها والقضاء على التمويل الإرهابي؛ وتمكين استراليا من الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. وتعبر هذه الجهود عن عزم استراليا القوي على مواصلة تعزيز قوانينها الداخلية وممارساتها المضادة للإرهاب.

ولكننا ندرك، كما يوضح القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، أن النشاط المضاد للإرهاب لا يمكن أن يقتصر على الجهود المبذولة على الصعيد الوطني. فالتعاون الثنائي والإقليمي والدولي أساسي لمكافحة الإرهاب بفعالية في جميع أشكاله وفي جميع أماكنه. وعلى الصعيد الثنائي يسر استراليا أن تبلغ المجلس بأننا في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢ قد وقّعنا على مذكرة تفاهم مع إندونيسيا بشأن مكافحة الإرهاب الدولي.

وتنص مذكرة التفاهم على إطار للتعاون الثنائي لمنع وقمع ومكافحة الإرهاب الدولي من خلال تبادل تدفق المعلومات والاستخبارات. كما تنص على التعاون بين وكالات إنفاذ القانون وتعزيز بناء القدرات من خلال برامج التواصل الشبكي، والتدريب والتعليم، والزيارات والعمليات المشتركة. ونحن نتدارس في الوقت الحالي عددا من المبادرات لتنفيذ هذه المذكرة.

وفي منطقتنا، تسهم استراليا بنشاط في تعزيز التعاون ضد الإرهاب. وخلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس، استضافت استراليا، بالاشتراك مع الولايات المتحدة ونيوزيلندا وأمانة محفل جزر المحيط الهادئ، حلقة عمل جزر المحيط الهادئ لمكافحة الإرهاب التي انعقدت في هونولولو. وقد نجحت حلقة العمل تلك في نشر التوعية بين البلدان الجزرية في المحيط الهادئ بشأن طبيعة الإرهاب الدولي والمخاطر التي يشكلها والتدابير اللازمة لمكافحته. وصدر عن حلقة العمل تقرير ستتخذه البلدان الجزرية في المحيط الهادئ دليلا يساعدها في تنفيذ القرار ١٣٧٣(٢٠٠١) وتطبيق اتفاقيات مكافحة الإرهاب. وشددت حلقة العمل على أهمية منع تمويل الإرهاب، وتعزيز مراقبة الحدود، ووضع وتنفيذ

أنظمة تشريعية محلية ملائمة لمكافحة الإرهاب، مع التركيز على البيئة الإقليمية للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ تحديدا.

وقد شاركت استراليا أيضا في حلقة العمل التي عقدها المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن التدابير المالية لمكافحة الإرهاب، والتي عقدت في هونولولو، أيضا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آذار/مارس. وشددت حلقة العمل تلك على الحاجة إلى تنسيق الإجراءات الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وكذلك الدور الذي يمكن للمحفل الإقليمي للرابطة والمجموعات الإقليمية الأخرى الاضطلاع به في تطوير آليات لتشاطر المعلومات. وخلاصة القول، إن استراليا ترى أن كلا من محفل جزر المحيط الهادئ والمحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا هيئة إقليمية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في مكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من أننا ننشط على الصعيدين الوطني والإقليمي، فإننا نسلم بضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات والجهود الملتزمة طويلة الأجل. وفي وقت لاحق من هذا الأسبوع، وبالتحديد في الفترة من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل، ستشارك استراليا تايلند في استضافة حلقة عمل يعقدها المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في بانكوك بشأن منع الإرهاب. وستتيح حلقة عمل بانكوك للمشاركين من المحفل أن يحصلوا على فهم أفضل للتدابير العملية لمنع النشاط الإرهابي، مع التركيز على مراقبة الحدود، والإجراءات الأمنية المصاحبة للأحداث الدولية، والتدابير لاكتشاف المواد المتفجرة، والسلامة الجوية. وبصفة عامة، ستدرس حلقة العمل السبل الكفيلة بمنع الإرهاب وتعزيز الأمن من خلال تحسين تدفق المعلومات وتبادلها. وستكون حلقة العمل هي الثانية في إطار سلسلة حلقات العمل الإقليمية التي يعقدها المحفل الإقليمي للرابطة والتي تنصب على تحقيق نتائج عملية وملموسة لتحسين الأمن والتعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب.

واستراليا تدعم بقوة العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة لضمان تشكيل جبهة دولية عريضة ضد الإرهاب. وكما أكد رئيس وزراء استراليا، الأونرابل جون هيوارد، عندما خاطب المجلس في ٣٠ كانون الثاني/يناير من هذا العام، فإن استراليا، بتنفيذها للقرارات الهامة التي اتفق عليها في نيويورك مؤخرا، إنما تتطلع إلى المجلس للتأكيد على الفعل لا على الكلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سينغيزر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه الجلسة المفتوحة بشأن واحدة من أهم القضايا في عصرنا. وقد أتاحت مبادرتكم هذه للدول الأعضاء الفرصة لطرح آرائها بشأن سبل مكافحة الإرهاب الدولي فضلا عن تناول عمل لجنة مكافحة الإرهاب.

وأود أيضا أن أتوجه بالشكر الخالص للسير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطته الإعلامية المُقنعِة والعمل الممتاز الذي يضطلع به هو وزملاؤه.

إننا ندرك بدون أدنى شك أن الإرهاب يشكل خطرا جسيما على الحضارة كما نعرفها، ويهدد الحقوق الأساسية للفرد ويعرض نسيج المجتمعات في أي مكان وأي زمان للخطر. إنه يمثل انتهاكا لحقوق الإنسان، أيا كان الشكل الذي يتخذه. وبهذه الصفة، فهو وسيلة ناجعة للقهر.

وتركيا قد أيدت تأييدا قاطعا الجهود الرامية إلى مكافحة جادة لهذه الآفة الحديثة. وما فتئنا نحاول منذ فترة أن نقنع المجتمع الدولي بالحاجة إلى الدفاع عن موقف تتوحد حوله كل الأطراف بشأن هذه القضية. والأحداث المأساوية

التي وقعت في العام الماضي ينبغي أن تبدد كل الشكوك بشأن طبيعة الإرهاب الحقيقية. فينبغي ألا يكون هناك أي دعم أو تساهل حيال هذه الظاهرة التي تترتب عليها عواقب مطلقة ولا سبيل إلى إصلاحها.

واسمحوا لي أن أقولها بصوت عال وواضح: ”لايوجد إرهابيون أفضل من غيرهم“. وليست هناك قضايا نبيلة يسعى الإرهابيون لتحقيقها. وبمجرد اختيارهم اللجوء إلى تلك الوسيلة يبطل تماما الغرض الذي ينشدونه.

وعلاوة على ذلك، ففي هذا العالم الذي يتجه إلى العولمة بشكل متزايد، من الشائع أن نرى جماعات إرهابية تقيم علاقات معقدة ومتشابكة فيما بينها. ومن منظورها، قبل كل شيء، فهذا أمر يسهل تحقيقه.

ومع ذلك، فمن الأمور التي تبعث على القلق والانزعاج الشديد أن بعض قطاعات المجتمع الدولي ما زالت تحجم عن اللجوء إلى مجموعة من السبل الضرورية الممكنة لمكافحة الإرهاب. والمشاكل التعريفية قد تكون ستارا لفروق فلسفية هامة، ولكن النتائج التي يتمخض عنها الإرهاب ستكون هي نفس النتائج بالنسبة للجميع.

لقد حان الوقت لكي نختار الخيار الناجع الوحيد الذي في متناول أيدينا، ألا وهو تكثيف التعاون الدولي ضد الإرهاب، والكف عن البحث عن قضايا إرهابية ذات جدوى، حيث لا يوجد شيء من هذا القبيل. وبهذا الفهم، فإننا نشارك بنشاط في عمل أجهزة الأمم المتحدة.

إننا نعتبر قرار مجلس الأمن ١٣٧٣(٢٠٠١) أداة فعالة ونؤيد تنفيذه تأييدا تاما. ونعرب عن تقديرنا لعمل لجنة مكافحة الإرهاب. ونتطلع للتعاون الوثيق مع اللجنة ونتعاون مع الدول الأخرى في منطقتنا وفيما وراءها، وكذلك في إطار المنظمات الدولية ذات الصلة. وكشاهد على درجة التزامنا بالتعامل بحزم مع هذه الآفة، فقد وقعنا على نحو ٥٠ اتفاقا ثنائيا يتعلق بالتعاون في مكافحة الإرهاب.

وتركيا طرف في ١٠ من اتفاقيات الأمم المتحدة الإثني عشر القائمة. وعملية التصديق على الاتفاقيتين المتبقيتين جارية على قدم وساق. ونؤيد الاستكمال المبكر للمناقشات الجارية بشأن التوصل إلى اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي واتفاقية دولية لقمع الإرهاب النووي.

وفي هذا الصدد، فإننا نعلق أهمية خاصة على حرمان الإرهابيين من اللجوء إلى أي ملاذ آمن، وعلى تسليمهم. ولن يكون من الحكمة ولا من العدل ألاّ يواجه الإرهابيون بنظام شامل، أو أن نمكنهم من الاستفادة من ميزة الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبوها.

وتركيا، كبلد ينتسب إلى الاتحاد الأوروبي وبلد درج على تأييد المواقف المعلنة للاتحاد الأوروبي بشأن مجموعة كبيرة من القضايا، تأسف اليوم لأنها لا تستطيع أن تفعل نفس الشيء فيما يتعلق بهذه القضية البالغة الأهمية.

إننا نوافق على الجوهر والزخم العام للبيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فلا يمكننا أن نبقي على مكافحة ذات مصداقية ضد الإرهاب إذا كنا سنعالج المشكلة جزئيا وبشكل انتقائي فيما يتعلق بالجماعات والمنظمات الإرهابية. ونعتقد أن قائمة الأفراد والكيانات والمنظمات المرفقة بالموقف المشترك الصادر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ، الذي أشار إليه بيان الاتحاد الأوروبي، هي قائمة غير كاملة وناقصة في صورتها الحالية. ونأمل أن تدرج منظمات إرهابية معروفة في تلك القائمة. ونحن ننتظر موقفا أكثر حزما من جانب الاتحاد الأوروبي يتناسب والفلسفة الواردة في بيانه.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل كمبوديا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوتش بوريث (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا – ألا وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، بشأن هذه المسألة التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لنا جميعا.

بعد سبعة أشهر على اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، نوهت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بالعمل الدؤوب للجنة مكافحة الإرهاب بتوجيه من السير جيريمي غرينستوك. وفي هذه المرحلة، تود الرابطة أن تشيد بقيادة الرئيس، والتزامه بإجراء حوار شفاف وتفاعلي بين اللجنة والدول الأعضاء، وعزمه على السعي إلى تحقيق الأهداف التي حددتها اللجنة. وترحب الرابطة بإنشاء دليل للمساعدة التقنية. وتشجع الرابطة اللجنة أيضا، من خلال رئيسها على مواصلة جهودها الرامية إلى إقامة شبكة مع المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة، وهي مسألة نعتبرها مفيدة وهامة.

ويسعدني أن أبلغ المجلس بأنه منذ آخر اجتماع لنا، زادت الرابطة بقدر أكبر من التزامها بمكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد السياسي، يسعدني أن أقول إن وزراء خارجيتنا ناقشوا هذه القضية الجوهرية باستفاضة أثناء اعتكافهم في فوكيت، تايلند في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وقد اغتنموا تلك الفرصة ليحيط كل منهم الآخرين علما بآخر الجهود التي بذلتها بلاده لمكافحة الإرهاب، وشددوا على أهمية زيادة التعاون وبذل الجهود المشتركة بين البلدان الأعضاء في الرابطة، وبخاصة في مجال الاستخبارات وتشاطر المعلومات.

وفي نفس الوقت، اتخذت الرابطة تدابير عملية أيضا. وقد زادت وكالات إنفاذ القانون لدينا من تعاونها من خلال تشاطر المعلومات وأفضل الممارسات. ونعترف كذلك بأهمية وضع برامج إقليمية لبناء القدرات لتعزيز قدرات الأعضاء على مكافحة الإرهاب. وزادت الرابطة من دورها ومن مشاركتها مع المجتمع الدولي داخل أطر قائمة، مثل ”رابطة أمم جنوب شرقي آسيا + ٣“ وشركاء حوار الرابطة والمحفل الإقليمي للرابطة.

وتدرك الرابطة أهمية تعزيز قنوات التعاون ذات الصلة. مثل التعاون من خلال الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف – داخل الرابطة وخارجها. وعلاوة على ذلك، فإننا لا نزال نتعلم من المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى بشأن الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب وفقا لميثاق الأمم المتحدة وغيره من القوانين الدولية.

ومن الخطوات الحاسمة الأخرى الاختتام الناجح لاجتماع فريق الخبراء المخصص للرابطة، الذي عقد في بالي، إندونيسيا، من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن برنامج عمل تنفيذ خطة عمل الرابطة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. واشتمل الاجتماع على ثماني قوات عمل تناولت مكافحة الإرهاب والاتجار بالأفراد وتهريب الأسلحة والقرصنة البحرية وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم الاقتصادية الدولية وجرائم الحاسوب، على التوالي.

وفضلا عن ذلك، شاركت البلدان الأعضاء في الرابطة أيضا في المؤتمر الوزاري الإقليمي حول تهريب الأفراد والاتجار بالأفراد والجرائم عبر الوطنية المتعلقة بذلك، الذي عقد في بالي من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وهناك أعرب الوزراء عن قلقهم العميق حيال الروابط الممكنة بين العناصر الإرهابية وتهريب الأفراد وعمليات الاتجار، وذكروا

أن الأرباح الناتجة عن هذه الأنشطة تنافس الآن الأرباح الناتجة عن المخدرات.

وهناك آلية هامة أخرى لدينا في محفل الرابطة الإقليمي. وقد شارك مؤخرا أعضاء هذا المحفل في ورشة عمل حول التدابير المالية لمكافحة الإرهاب أجريت في هونولولو من ٢٤ إلى ٢٦ آذار/مارس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر بحرارة حكومتي الولايات المتحدة وماليزيا على هذه المبادرة. وقد كانت نتيجة ورشة العمل مثمرة جدا. وأثناء ورشة العمل أتيحت الفرصة لأعضاء المحفل لمناقشة قضايا حيوية، مثل الأنشطة المالية الإرهابية والإطار الدولي لمكافحتها وأدوار المنظمات الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف والتنفيذ الوطني للإطار الدولي للتدابير المالية لمكافحة الإرهاب. وتقوم حكومتا تايلند واستراليا بتنظيم ورشة عمل أخرى لمحفل الرابطة حول منع الإرهاب ومن المقرر أن تعقد في بانكوك من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل. وحرصا على مواصلة البناء على أساس ما تسفر عنه ورشتا العمل من نتائج، فسيجري إبلاغ أعضاء المحفل بنتائجهما عند اجتماعهم مرة أخرى في هانوي من ٢٢ إلى ٢٤ نيسان/أبريل في اجتماع فريق الدعم فيما بين الدورات لمحفل الرابطة.

وفضلا عن ذلك، هناك اجتماع وزراي خاص للرابطة حول الجريمة عبر الوطنية سيعقد في ٢١ أيار/مايو في كوالالمبور. ويشير هذا إلى الالتزام الصارم من أعضاء الرابطة بتنفيذ إعلان الرابطة المعني بالعمل المشترك لمكافحة الإرهاب. وسيمثل الاجتماع أيضا خطوة هامة من جانب الرابطة استجابة لنداء لجنة مكافحة الإرهاب من أجل تعزيز تنسيق الجهود الوطنية ودون الإقليمية والدولية لتدعيم الرد العالمي على هذا التحدي الخطير ومواجهة الخطر الذي يتهدد الأمن الدولي.

ومما يثلج صدري أن أذكر أنه رغم أن البلدان الأعضاء في الرابطة تواجه قيودا وتحديات متعددة ناتجة عن التردي الاقتصادي الإقليمي والعالمي المدمر الذي حدث مؤخرا، فإنها تبذل قصارى جهدها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). والخطوة التي تدل أكثر من غيرها على ذلك الاتجاه كانت، ضمن جملة أمور، قيام أعضاء الرابطة بتقديم تقاريرهم بموجب الفقرة ٦ من القرار. ونرجو أن يشجع ذلك من لم يقدموا تقاريرهم على أن يحذو حذوهم دون مزيد من التأخير.

أخيرا، السيد الرئيس، أود أن أؤكد لكم تعاون الرابطة المستمر لمكافحة ومنع وقمع جميع الأعمال الإرهابية وفقا لميثاق الأمم المتحدة، مع أخذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في الاعتبار.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل بيرو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بالاريزو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أولا، تضم بيرو صوتها إلى البيان الذي أدلى به سفير كوستاريكا بالنيابة عن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو.

وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن ارتياح بيرو للتقدم الذي أحرزته حتى الآن لجنة مكافحة الإرهاب. ونعتقد أن هذا التقدم نتيجة مباشرة للقيادة الممتازة للسفير السير جيرمي غرينستوك ولنواب الرئيس. ويرجع ذلك أيضا إلى الالتزام الصارم من جانب الدول الأعضاء - مثل بيرو - التي تود القضاء على هذه الآفة.

منذ وقت ليس ببعيد، وأثناء عقد مؤتمر قمة مونتيري، الذي سعيا خلاله إلى إيجاد أشكال جديدة للتعاون لكي نعطي زخما للتنمية ولكي نستأصل شأفة الفقر، وقبل ساعات من زيارة رئيس الولايات المتحدة الرسمية لبلادي،

وقعنا، نحن في بيرو، ضحية هجوم إرهابي خطير خلف وراءه الظلال الداكنة والرهيبة للدمار والمعاناة. وهذا الهجوم، مثله مثل أي عمل إرهابي آخر يقضي بكل ما للكلمة من معنى على الحق في الحياة والأمن والعيش في هدوء والسلام، لم يكن له من أثر سوى أن يعزز من جديد اقتناع بيرو العميق بضرورة مكافحة الإرهاب باستخدام أسلحة القانون الدولي وحكم القانون والقيم السامية للسلوك الأخلاقي الواجب.

وقد اتخذت لجنة مكافحة الإرهاب خطوات حاسمة لمواجهة الموارد والوسائل التي تمكن هذه الآفة التي تصيب الإنسانية من الظهور والتطور والعمل. وأحرز تقدم في منع وقمع تمويل جميع أشكال الإرهاب الدولي والتعاون معه. ويجب أن نواصل بذل جميع الجهود إلى أن يتوقف غسل الأموال والاتجار بالمخدرات وغيرهما من الجرائم عبر الوطنية عن كونها مصدرا للأعمال الإرهابية أو داعما لها. ويجب أن نضع ذلك نصب أعيننا وألا نخلد للراحة حتى نحققه.

ولكن المكافحة المباشرة للإرهاب تحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك من جانب المجتمع الدولي. فهذا الصراع يتطلب تعميق وتوسيع نطاق التعاون التقني والمالي بحيث يشمل مجالات أخرى كثيرة، لكي تتمكن جميع بلدان المنظمة بحق من السيطرة على الإرهاب وقمعه والدفاع عن أنفسها ضده. كما يتطلب منا أن نمنع ظهور ''الإرهاب المتطرف'' القادر على التدمير الشامل والذي لا يمكن تصور عواقبه.

وتحقيقا لتلك الغاية، ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٧٧ (٢٠٠١)، ترى بيرو أن لجنة مكافحة الإرهاب، بالتعاون من جانب الكيانات الأخرى ذات الصلة وبمزيد من التمويل، يمكن أن تعد أو تعزز برنامجاً واسع النطاق للتعاون مع البلدان التي ترغب في ذلك. وفي رأينا أن هذا التعاون الدولي يمكن أن يتوخى في جملة ما يتوخاه البرامج التالية.

أولاً، برنامجاً للمساعدة القانونية لكفالة توافق القوانين المحلية مع اتفاقيات الأمم المتحدة الـ ١٢ المتعلقة بالإرهاب، فضلاً عن كفالة الفعالية في تنفيذها بالطبع. وترى بيرو أنه ينبغي للإطار القضائي الملائم أن ينظر أيضاً في التزامات الدول بملاحقة المتورطين في أعمال إرهابية قضائياً وتسليمهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

ثانياً، برنامجاً للحدود ''الذكية'' يتيح تعزيز التنسيق والعمل على نحو فوري فيما بين الأجهزة التي تقوم بمراقبة وضبط حركة الأشخاص والسلع والخدمات عبر الحدود. وسيكون من الأمور الجوهرية الاستعانة بالتكنولوجيات الجديدة وبالخبرة المتوافرة لدى شتى البلدان في هذا المجال.

ثالثاً، يمكن أن تصبح الحرب على الإرهاب عقبة تعترض طريق التجارة والتداول الحر للسلع والخدمات، لا بزيادة التكاليف فحسب وإنما أيضاً بتقليص هوامش الربح الضيقة لدى كثير من الاقتصادات الفقيرة. وهذا بالتأكيد مجال يجب تحليله بالتفصيل، ويجب أن نعثر على أفضل الطرق للحد من هذه الآثار. ويجب أن نتجنب إقامة الحواجز التي تحول دون النقل العادي للأشخاص والسلع والخدمات، لأن ذلك من شأنه أن يتناقض تماماً مع عملية العولمة، التي ينبغي أن توحد الشعوب بدلاً من أن تفصل بينها.

وأخيراً، ترى بيرو أنه لا يمكن تحقيق الانتصار على الإرهاب إلا حين تسود قيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام الكرامة الإنسانية. ولهذا السبب فإن من المهم للغاية وضع برنامج لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان وأساسها القانوني وكفالة أن يجري الاضطلاع بالحرب ضد الإرهاب في ظل مراعاة الحقوق المدنية والحريات السياسية لجميع الأشخاص، بمن فيهم المهاجرون، على النحو الذي تسلم به مختلف الصكوك الدولية التي يقرها جميع الأعضاء في مجتمع الأمم المتحدة.

وفي الختام، لدينا اقتناع بأن تعزيز عمل اللجنة من المنظور دون الإقليمي والإقليمي أمر جدير بالترحيب الشديد، وأعتقد أنه مسار للعمل ينبغي أن نتخذه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأني قد تلقيت رسالتين من ممثلي إسرائيل وماليزيا، يطلبان فيهما دعوتهما للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المعتادة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للمشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد جاكوب (إسرائيل)، والسيد زين الدين (ماليزيا) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم يا سيدي على الطابع الموضوعي الذي تتسم به اجتماعات المجلس وعلى تواترها في ظل رئاستكم هذا الشهر.

ها نحن نعود مرة أخرى إلى هذه القاعة لنناقش موضوع الإرهاب ونهوض المجتمع العالمي لمكافحته. والخطوات التي اتخذها مجلس الأمن لمكافحة هذا التهديد الخطير للسلام والأمن الدوليين، وتشمل اعتماد قرارات مختلفة، من بينها القرارات ١٣٦٨ (٢٠٠١) و١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٧٧ (٢٠٠١) و١٣٩٠ (٢٠٠٢)، فضلاً عن إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، هي خطوات غير مسبوقة في نهجها وعالمية في نطاقها. ومع أن هذه التدابير ضرورية في الواقع ويجب تنفيذها، يلزم أيضاً النظر إلى ما وراء هذه الخطوات الفورية. وأرى أننا جميعاً متفقون على هذه الحتميات، وأود أن أثني على قيادة السير جيرمي غرينستوك الدؤوبة في توجيهه دفة أعمال اللجنة.

والإرهاب هو لعنة العصر. وهو يطارد جميع المجتمعات وكافة المناطق. وهو يقتفي أثرنا جميعاً. ولا ينبغي في سعينا لمجابهة هذا التحدي أن يكون نهجنا تجميلياً أو من منطلق العاطفة أو الغضب. فمن المؤكد أنه لا بد من تقديم مرتكبي الإرهاب للعدالة. ولكن معركتنا لا يجب أن تقتصر على الأخذ بالثأر والانتقام. بل يجب أن نستخرج مصدر المشكلة وأن نشخص المرض الكامن تحت الجلد. فلن تكفي الضمادات وحدها لالتئام الجراح الناجمة عن أشكال الظلم التي تحفل بها النظم والمجتمعات. ويجب أن نحاول أن نفهم ونعالج الأسباب التي تجبر البشر على قتل البشر. لماذا، في نهاية المطاف، تتعرض البشرية للهجوم؟ لماذا أخذت البشرية تخلو من الإنسانية؟

ومهما كانت الإجراءات التي قد نتخذها لمكافحة الإرهاب، هذا العدو الغامض، الذي يقبع في ظلال الخوف والإحباط، ويتكاثر في ظل الكراهية وخيبة الأمل، ويتغذى على الجهل والفقر والظلم، فإنه لن يختفي ما لم نتصدّ جدياً لما يكمن وراءه. وسيظل الإرهاب يطاردنا حتى نعالج جذوره، التي تتمثل في افتقار المجتمعات إلى المساواة، واستغلال المطحونين، والحرمان من الحقوق الأساسية، والشعور بالظلم. ومن السذاجة الاكتفاء بالتركيز على الأعراض أو على مظاهرها القبيحة.

ولا مناص من القضاء على الإرهاب، ذلك الوجه البغيض لهذا القرن الجديد، واجتثاث جذوره وفروعه، بكافة أشكاله ومظاهره. والواقع أن للإرهاب أشكالاً وصوراً كثيرة، ينبغي إدراجها أيضاً ضمن نطاق قرارات مجلس الأمن

وضمن سلطات لجنة مكافحة الإرهاب. فأولئك الذين يستخدمون جهاز الدولة ليدوسوا على حقوق الشعب الأساسية غير القابلة للتصرف هم أيضاً مقترفون للإرهاب. وإذا تم تعريف الإرهاب، وفقاً لما يراه البعض، على أساس الفعل وليس على أساس وصف المرتكبين، فسينطبق ذلك التعريف أيضاً على المحتلين والمغتصبين الأجانب، ولا سيما أولئك الذين يستخدمون تدابير خالية من الرحمة ضد شعب يعاني الاحتلال.

إن باكستان ترفض الإرهاب وتدينه بجميع أشكاله ومظاهره. فنحن لا نتغاضى قط عن أعمال الإرهاب، ونتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة هذا الشر العالمي. وسنواصل من جانبنا في باكستان التقيد بالتزاماتنا المفروضة بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبموجب قرارات مجلس الأمن. وقد أعلن الرئيس مشرف سياستنا بوضوح في هذا الشأن. وبالرغم من التحديات التي تواجهها باكستان فإننا مصممون على أن نفعل ما هو حق وما هو عدل.

هذا زمان غير عادي يقتضي ردود فعل استثنائية. ولا يسعنا في التصدي بفعالية للشر العالمي المتمثل في الإرهاب أن نتغافل عن ضرورة معالجة مصدر المشكلة وجذورها. وهذا وقت لاتخاذ القرارات الشجاعة، ولتصحيح الأخطاء التاريخية، وللإنصاف من أشكال الظلم المتوطنة. فلا يجب أن يصرفنا التزامنا العالمي بمحاربة الإرهاب عن ضرورة إيجاد تسوية عادلة ودائمة ومشرفة لمسألتي كشمير وفلسطين. لقد حان الوقت ليستعيد مجلس الأمن مصداقيته ومشروعيته وليعمل بوصفه أداة حقيقية للسلام والأمن، على النحو الذي يوجبه الميثاق.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل ملاوي. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لامبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): يود وفد ملاوي، بصفته رئيسا للوفود الدائمة لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لدى الأمم المتحدة، أن يعرب عن تأييده للمتكلمين قبلي الذين أكدوا بدون تحفظ على أهمية هذه المناقشة بشأن تدابير مكافحة الإرهاب، وفي الحقيقة، للإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها رئيس لجنة مكافحة الإرهاب صباح اليوم.

إن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يؤكد الحاجة الملحة إلى التعاون والوحدة بين الدول الأعضاء في المعركة ضد الإرهاب لتفادي تكرار مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي حدثت في نيويورك. وقد سارعت ملاوي والدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في إطار تأييدها القوي لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) – الذي يمثل في الحقيقة قاعدة صلبة للشراكة الدولية المنسقة في الكفاح ضد الإرهاب – إلى الترحيب بقيام مجلس الأمن بإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب لتنسيق الخطوات التي تتخذها الدول الأعضاء لوقف الإرهاب. وتحقيقا لهذا الهدف، كما سيتضح لاحقا، اتخذت ملاوي عدة تدابير لإغلاق منافذ الاستعمال المحتمل من قبل الإرهابيين.

وربما يود الممثلون أن يعلموا أن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بعد الجلسة العامة للجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، واستجابة لقرار الجمعية العامة ٥٥/١٥٨ وقراري مجلس الأمن ١٢٦٩ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، التي عرّفت الإرهاب كتهديد للسلام والأمن الدوليين، أعربت عن قلقها بصياغة وثيقة هي، إعلان لواندا المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وتؤكد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اقتناعها بأن الإرهاب يمثل نقيض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتعكيرا غير مقبول للحقوق والحريات الأساسية للشعوب، التي تستحق الحماية مهما كلف الأمر. وكلنا نوافق على أن الشرط المسبق للتنمية يتمثل في تهيئة مناخ من الاستقرار والأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي. لذلك، فإن من اللازم إعاقة انتصار الإرهاب دفاعا عن حق الشعوب في الحياة والحريات الفردية، على النحو المحدد في الصكوك القانونية الدولية. وتعرب الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن تصميمها على المساهمة في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ضد الإرهاب بمختلف مظاهره.

ولبلوغ هذا الهدف، وبما يتوافق مع اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، التي اعتمدت في مؤتمر قمة الجزائر بتاريخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ - والتي تعتبرها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي رائدة في تفكيرها في مجال مكافحة الإرهاب - قررت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إصدار إعلان لواندا باعتباره مبدأها التوجيهي في مكافحة الإرهاب. وفي هذا الإعلان، تؤكد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أنها ستعمل ما في وسعها للتصديق على جميع صكوك مكافحة الإرهاب التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ودمجها في القوانين الوطنية؛ ومكافحة جميع أشكال الإرهاب التي تعرقل الأمن الوطني والإقليمي، والترتيبات الدستورية وتنظيم الدول؛ وتبادل المعلومات المتعلقة بالأشخاص والمؤسسات والمنظمات التي ترتكب أعمال الإرهاب؛ ومواءمة الصكوك القانونية في مختلف الدول من أجل محاكمة الجماعات الإرهابية؛ ومنع أي محاولة لاستعمال الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كقاعدة أو مركز دعم لأنشطة الجماعات أو المنظمات الإرهابية.

ويشمل رد ملاوي على الحملة العنيفة لمكافحة الإرهاب ما يلي: إنشاء مراكز اتصال محلية لمكافحة الإرهاب برئاسة مكتب رئيس الجمهورية ورئاسة الحكومة؛ واعتماد تشريع ضد أي نشاط إرهابي، واستعراض القوانين الحالية لإنفاذها وتعزيز العضوية في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية؛ وتكثيف تدقيق دوائر الهجرة في جميع الأشخاص الذين يدخلون البلاد؛ وتعزيز أمن الطيران في المطارات؛ ومراقبة التدفقات المالية لاكتشاف أي أموال وتمويل غير نظامي من مصادر خارجية؛ وتشديد الإجراءات الأمنية التي يتخذها جيش ملاوي والشرطة ومكتب الاستخبارات الوطني؛ وتنشيط التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى دعما للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ويشكل جدول أعمال ملاوي لمكافحة الإرهاب المبين آنفا مجال الانشغال المشترك لجميع الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. بيد أنني سأكون مهملا في العرض الذي قدمته إذا لم آت على ذكر بعض القيود التي وضعناها لدى تقديم تدابير مكافحة الإرهاب.

من الواضح أن ملاوي وأكثر الدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إن لم يكن جميعها، باقتصاداتها الضعيفة وبالتالي مواردها المحدودة، ستحتاج إلى المساعدة من المجتمع الدولي. وتقدر ملاوي وجميع الدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الدعوة إلى تقديم احتياجاتنا، من خلال لجنة مكافحة الإرهاب، من أجل تيسير اشتراكنا الفعال في الكفاح ضد الإرهاب وسنستجيب لهذه الدعوة. وتشمل مجالات الحاجة عموما المساعدة التقنية، وبناء القدرات وتدريب الموارد البشرية، ورفع مستوى التكنولوجيا والمعدات لتحسين الكفاءة. وتتطلب هذه الاحتياجات المقدّمة بالفعل تقديرات تقنية محترفة لتقرير أهميتها في الحرب ضد الإرهاب.

وختاما، اسمحوا لي أن أكرر تصميم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بدعم عمل لجنة مكافحة الإرهاب في تنفيذ قرار مجلس الأمن ضد الإرهاب والتزامها بذلك. وستتحرك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في انسجام مع سائر العالم، بتصميم على تقديم مساهمة بارزة في استئصال وردع الإرهاب والعنف المدمرين للسلام والأمن العالميين.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زين الدين (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يرغب وفدي في ضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى للإعراب عن الشكر لكم على عقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس لتقديم إحاطة إعلامية للدول الأعضاء بشأن استعراض تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتقدم المحرز بصدد تنفيذه، وهذه مسألة تهمنا.

ويعرب وفدي عن موافقته على البيان الذي أدلت به كمبوديا باسم الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وفضلا عن ذلك، يود وفدي أن يوجه انتباه المجلس إلى إعلان منظمة المؤتمر الإسلامي الذي صدر مؤخرا عن الدورة الاستثنائية لمؤتمر وزراء خارجية المؤتمر الإسلامي المعنية بالإرهاب، التي عُقدت في كوالالمبور، ماليزيا، في الفترة من ١ إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وسيصلكم هذا الإعلان بصورة رسمية، السيد الرئيس، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن، وسترسله مالي إليكم حسب الأصول، بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي. بيد أن ماليزيا، بصفتها الدولة المضيفة للاجتماع، ترى أن من الملائم التأكيد على بعض النقاط الهامة من ذلك الإعلان.

وذكر وزراء الخارجية، في الإعلان، عزمهم على مكافحة الإرهاب والتصدي للتطورات التي تؤثر على المسلمين والبلدان الإسلامية، إثر الهجمات التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر. ورفضوا أي محاولة للربط بين الإسلام والمسلمين والإرهاب، لأن الإرهاب لا ينتسب إلى دين أو حضارة أو قومية. وأكدوا من جديد على أنه لا يجوز للأعمال الوقائية المتخذة لمكافحة الإرهاب أن تسفر عن استهداف الأشخاص على أساس طائفي أو ديني أو استهداف مجتمع بحد ذاته. وشجبوا أعمال الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة، بغض النظر عن دوافعه ومرتكبيه وضحاياه، لأن الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وهو انتهاك خطير لحقوق الإنسان.

وكرر وزراء الخارجية موقف منظمة المؤتمر الإسلامي القائم على المبادئ، والمتمشي مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بشأن شرعية مقاومة العدوان الأجنبي وكفاح الشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير. وأكدوا في هذا السياق، على الحاجة الماسة إلى وضع تعريف للإرهاب يتفق عليه دوليا يفرق بين أعمال الكفاح المشروعة وأعمال الإرهاب.

وأكد الوزراء أيضا على أهمية التصدي للأسباب الجوهرية للإرهاب الدولي، مقتنعين بأن الحرب ضد الإرهاب لن يكتب لها النجاح إذا سمح باستفحال البيئة التي تولد الإرهاب، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي والظلم والإقصاء. وأكدوا من جديد أيضا التزام منظمة المؤتمر الإسلامي بالعمل الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، فضلا عن القانون الدولي والاتفاقيات والصكوك الدولية ذات

الصلة. وفي هذا السياق، رفضوا أيضا أي عمل يتخذ من جانب واحد ضد أي بلد إسلامي بحجة مكافحة الإرهاب الدولي، لأن من شأن ذلك أن يقوض التعاون العالمي ضد الإرهاب. وأكدوا من جديد المطالبة بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة تدابير جماعية منظمة يرد بها المجتمع الدولي على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

كما أكدت الدورة الاستثنائية لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، المعنية بالإرهاب، المعقودة في كوالالمبور، ضرورة ضمان التزام الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني ومن خلال التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب عن طريق خطة عمل. وتضمنت خطة العمل هذه تشكيل لجنة غير مقيدة مؤلفة من ١٣ عضوا، على مستوى وزاري تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامية معنية بالإرهاب الدولي مخولة بولاية لصياغة توصيات بشأن المسائل التالية: وضع تدابير لتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي؛ واستكشاف سبل الإسراع بتنفيذ مدونة السلوك واتفاقية مكافحة الإرهاب الدولي اللتين وضعتهما منظمة المؤتمر الإسلامي؛ واتخاذ تدابير لعرض الصورة الحقيقية للإسلام، بما في ذلك عقد ندوات دراسية وحلقات عمل، لتعزيز فهم الإسلام ومبادئه على نحو أفضل؛ واتخاذ تدابير لتعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف الحضارات والثقافات والعقائد، على سبيل المثال، الاستفادة بمبادرات من قبيل مبادرة الحوار بين الحضارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومبادرة المنتدى المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي المعنية بالحضارة والوئام؛ واتخاذ تدابير أخرى لمواجهة التطورات التي تؤثر على المسلمين والإسلام الناجمة عن إجراءات مكافحة الإرهاب. وخولت اللجنة بولاية لدراسة أعمال المنظمات الدولية الأخرى في المسائل المتصلة بالإرهاب الدولي والمساهمة في عمل الفريق التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك في هذا الصدد.

وذكر وزراء الخارجية أيضا أن منظمة المؤتمر الإسلامي ستواصل العمل مع بلدان أخرى دعما لجهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي المتخذة تحت رعاية الأمم المتحدة بطريقة تتسم بالشفافية وعدم التحيز وبما يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي والاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة. وهذا يشمل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فضلا عن التعجيل بانضمام الدول الأعضاء إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، أو التصديق عليها.

وأكد الوزراء من جديد أن منظمة المؤتمر الإسلامي ستواصل بذل الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة تدابير جماعية منظمة يأخذ بها المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. وستبذل منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا قصارى جهدها على الصعيد الدولي لتعزيز نظام أمن جماعي لتلبية احتياجات الأمن والتنمية في جميع البلدان وتعزيز بيئة سياسية واجتماعية – اقتصادية مشجعة لإعاقة الدعم المقدم لأنشطة الإرهابيين والقضاء على أسباب الأعمال الإرهابية. واتفق الوزراء على أن تواصل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، على الصعيد الوطني، اتباع سياسات واستراتيجيات ترمي إلى النهوض برفاهية ورخاء شعوبها، فضلا عن التصدي للعوامل المحلية التي تسهم في الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل إسرائيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يعقوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): تعرب إسرائيل عن سرورها للمشاركة في مناقشة اليوم بشأن الإرهاب وتؤيد بقوة أعمال لجنة مكافحة الإرهاب. ويُحتمل أن تصبح لجنة مكافحة الإرهاب أداة لا غنى عنها لإيصال الرسالة الصحيحة إلى الإرهابيين ومؤيديهم ولتنسيق جهودنا لحماية المدنيين من هذا التهديد المميت.

وتؤمن إسرائيل بأنه لا بد أن تشتمل أهم أولويات لجنة مكافحة الإرهاب على ضمان امتثال الدول للأحكام التي يضعها مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. وبصدد القيام بذلك، لا يجوز للجنة أن تتخلى عن التزامها لا بتمحيص التقارير التي قُدمت إليها على وجه الدقة فحسب بل أيضا أعمال الدول. ولا بد من أن يتوفر للجنة الاستعداد والشجاعة الكافية لتوجيه الاهتمام الدولي إلى تلك الأعمال. ولا يجوز السماح لأي دولة بأن تعتقد بأنها تستطيع أن تواصل دعم الإرهاب وتفلت من العقاب.

أتقدم بتهانئي إلى السفير غرينستوك على قيادته الحكيمة والمقتدرة للجنة مكافحة الإرهاب. وتؤمن إسرائيل بأن عمل لجنة مكافحة الإرهاب ضروري للغاية من أجل التنفيذ التام للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ونؤيد أعمال اللجنة. ونشجع كذلك الأمانة العامة على اتخاذ خطوات لحل القضايا الإدارية التي أعاقت عمل لجنة مكافحة الإرهاب، التي تمس الحاجة إلى تشغيل أعمالها على نحو سلس.

الإرهاب قضية وثيقة الصلة بصفة خاصة بحكومتي وبشعب إسرائيل. فمنذ أن أنشئت دولتنا في عام ١٩٤٨ ظلت إسرائيل هدفا متكررا للإرهاب ولا تزال كذلك حتى الوقت الحاضر. وفي الشهر الماضي قُتل أكثر من ١٣٠ إسرائيليا على أيدي الإرهابيين. وفي الأسبوعين الماضيين قام مفجرون انتحاريون بمهاجمة حافلتين وأسفر عن ذلك مقتل ١٤ إسرائيليا.

ونتيجة لهذه الهجمات طورت إسرائيل شبكة موسعة من السلطات الحكومية وهيئة تشريع محلية وطائفة من السياسات العملية والتزاما شديدا بمكافحة الإرهاب من جميع جوانبه. وقد أدرجنا طائفة كاملة من جهود مكافحة الإرهاب وردت تفاصيلها في التقرير الذي قدمناه إلى لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) ولن نكررها هنا.

إن القرارات المشهورة التي اتخذها المجلس في أعقاب الهجمات المروعة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر سجلت نقطة تحوُّل رئيسية في جهودنا الرامية إلى استئصال شأفة الإرهاب. وقد فهم المجلس عن حق أن الإرهابيين لا يعملون في فراغ ولن ننجح إذا تعقبنا الإرهابيين وحدهم فحسب. بل إن الإرهابيين يعتمدون في تلقي الدعم والمساعدة والملاذ الآمن على الدول ويجب استهداف الدول التي تقدم هذه المساعدة للمنظمات الإرهابية بما لا يقل عن استهداف الإرهابيين أنفسهم. ونأمل أن تكون لجنة مكافحة الإرهاب مجدية في ضمان إنهاء دعم الدول المقدم للأشخاص والمنظمات المتورطة في أعمال إرهابية، وضمان امتثال الدول لتعليمات المجلس كما هي موضحة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن إنهاء دعم الدول للإرهاب لا يعني فقط وقف تمويل الدولة، بل يعني أيضا إنهاء التشجيع والتحريض والتزكية الأخلاقية والدينية لتلك الأعمال. ويجب حرمان الإرهابيين من الأدوات التي يحتاجون إليها لنشر الخوف بين صفوف المدنيين مثلما يجب على مجتمعاتهم أن تلقنهم بأنها لن تسمح بارتكاب أعمال الجريمة الجماعية باسمها. ويتعين على الزعماء الدينيين أن يصدروا التعليمات لأتباعهم بأن القتل والانتحار ليسا تعبيرا عن إرادة الله. ويتعين على الزعماء السياسيين النظر إلى الإعداد لشن الهجمات الإرهابية من قِبل

مواطنيهم بوصفها مدعاة للحزن والتأمل وليست مدعاة للاحتفال.

إن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرار ١٣٦٨ (٢٠٠١) الذي سبقه أقرّا أيضا بأن الإرهاب يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وأن الدول تتمتع بحق متأصل في الدفاع عن نفسها بصورة فردية وجماعية ضده. ولا بد للإرهابيين ومناصريهم من أن يفهموا أنه ما من مكسب يمكن أن يتحقق من شن الهجمات على المدنيين وأن هناك الكثير مما يمكن ضياعه أيضا. ولا يجوز السماح للإرهابيين بالعمل بمنأى عن العقاب، ولا يجوز السماح لهم بالاستفادة من التنازلات السياسية. ولئن كنا يجب أن نكافح اليأس والفقر فإننا يجب أن نوضح بصورة مطلقة، بالأقوال والأفعال، أن ما من مظلمة يمكن أن تبرر الإرهاب.

إن إسرائيل تفهم التحديات التي تواجه بعض الدول التي ليست لديها خبرة في مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد تقف إسرائيل على أهبة الاستعداد لمساعدة تلك الدول في تطوير القدرة على مكافحة الإرهاب. فلدينا تجربة طويلة مع الإرهاب وقد طوّرنا العديد من الاستراتيجيات والتقنيات ولدينا العديد من الخبراء ممن يتمتعون بخبرة ثرية في هذا الميدان. وإسرائيل تواقة إلى مشاطرة معرفتها مع الآخرين والقيام بنصيبها لمساعدة المجتمع الدولي في الاضطلاع بهذا العمل الهام.

إن إسرائيل تأمل أن يكون لكفاحها ضد الإرهاب، على الرغم من سوء الطالع، فائدة للدول الأخرى، وأن يكون بمقدورها في الوقت نفسه أن تتعلم من معرفة وخبرة الآخرين في التحدي الذي نتشاطره والمتمثل في مكافحة الإرهاب. ولا بد لنا أن نتذكر أن التهديد الإرهابي أينما كان إنما هو تهديد للدول في كل مكان.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأننا، عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبزيادة وتعزيز التعاون الدولي، وباستخدام الأدوات المتاحة لنا لاستهداف الإرهاب الذي تدعمه الدول، يمكننا أن نحمي أنفسنا والأجيال المقبلة من ويلات الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسير جيريمي غرينستوك للإدلاء بملاحظات إضافية.

السير جيريمي غرينستوك (تكلم بالانكليزية): استمعنا اليوم إلى بعض الأمثلة الجيدة جدا عن النهج الإقليمية والجماعية لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وإنني ممتن جدا لأعضاء الأمم المتحدة الذين تكلموا عن ذلك الموضوع وأظهروا اهتمامهم العام الواضح جدا بضمان أن يكون للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وعمل مجلس الأمن واللجنة تأثير على أرض الواقع في مجال مكافحة الإرهاب.

لم توجه إليّ أسئلة مباشرة. ولكن هناك نقطة فردية أو نقطتين فرديتين أود أن أتناولهما. ممثل موريشيوس تكلم في بيانه هذا الصباح عن ضرورة أن تبين لجنة مكافحة الإرهاب رأيها بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وأود أن أتطرق إلى نقطتين في ذلك الصدد. لقد طرح السيد غوكول ثلاثة أسئلة على ما أعتقد. أولا، هل تتجاوز لجنة مكافحة الإرهاب نطاق القرار نفسه بالطريقة التي تتناول فيها التنفيذ؟ وثانيا، هل ستساعد الأجوبة التي تتلقاها اللجنة من الدول الأعضاء في الحكم حقا على ما إذا كانت دولة قد امتثلت للقرار بإخلاص؟ وثالثا، ما هو الإجراء الذي من شأنه أن يتخذ إن لم تمتثل دولة ما؟

أعتقد أننا إذا ألقينا نظرة على نص مشروع القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لوجدنا أنه واسع للغاية. فالدول يُطلب منها بصورة أساسية أن تفعل كل شيء ممكن بالتعاون بعضها مع بعض لتمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية، وتكبح

الأعمال الإرهابية، وتتخذ إجراءات ضد مرتكبي هذه الأعمال لتشمل مجال تمويل الأعمال الإرهابية بأسره بقدر كبير من التفصيل، وتمتنع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم إيجابيا كان أم سلبيا مباشرا أم غير مباشر. ويُعرب القرار أيضا عن تصميم المجلس على القيام بجميع الخطوات الضرورية لضمان التنفيذ الكامل للقرار.

إننا في اللجنة – وموريشيوس عنصر رئيسي فيها – نقر بأننا سوف ننفِّذ تلك الولاية – ولا شيء أكثر أو أقل من تلك الولاية – لذلك فإنني لا أظن أن اللجنة بأي شكل من الأشكال تتجاوز النطاق الواسع جدا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بالطريقة التي تمضي بها في عملها. غير أن الإجابة على السؤال المحدد عما إذا كان يستخلص من التقارير أن لجنة مكافحة الإرهاب سيكون بوسعها أن تقرر ما إذا كانت دولة ما ممتثلة، فأعتقد أن الجواب سيكون ”نعم إلى حد ما؛ ولكن هناك أمورا أخرى لازمة“، وأعضاء اللجنة، شأهم شأن أعضاء المجلس، ينبغي أن يكونوا مدركين لدورهم الفردي والجماعي في ضمان أن تنفذ جميع الدول الأعضاء القرار – أو كل دولة عضو، عندما نأتي إلى حالتها – تنفيذا حقيقيا، سواء جرى التبليغ بذلك أم لا. ثمة دور يجب أن تؤديه اللجنة. والأمر ليس متروكا للخبراء أو للدولة ذاها، فاللجنة لديها دور تقييمي. ولكن عمل الخبراء في وضع معايير عريضة وموضوعية مسألة على جانب كبير من الأهمية للجنة.

ما هو الإجراء الذي سيتخذ في حالة عدم امتثال دولة ما؟ إن هذا لم يحدث بعد وسوف نعالجه إذا حصل وبعد أن يحصل. غير أن الرد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ما برح إيجابيا وبناء للغاية وينم عن التعاون.

ولا أعتقد أننا ينبغي أن نشغل أنفسنا بمحاولة الإجابة عن ذلك السؤال حتى نصل إليه. فإذا فعلنا ذلك، فسوف تناقشه اللجنة. ونحن نعمل بتوافق الآراء. ولن نسعى في إطار اللجنة إلى حل أي مسائل خلافية أو سياسية أو عالية الحساسية. لقد سبق لنا أن قلنا، بوصفنا لجنة، أننا سنعمل، عند اللزوم، على إحالة مثل تلك المسائل إلى مجلس الأمن نفسه إذا كانت تلك المسائل تؤثر في ولايتنا.

وأعتقد أننا نمضي في الطريق الصحيح. ولقد بدأنا ونحن ننوي التأكد من أن لدى كل دولة التشريع المناسب، وأهما تقوم بتنفيذ هذا التشريع من خلال الجهاز الحكومي المناسب وأهما، كما قلت في هذا الصباح، تستخدم تلك الصكوك لكفالة عدم ظهور الإرهاب في أراضيها.

وهناك مسائل علينا أن نضعها في حسباننا، غير أن القرار نفسه يظل هو دليلنا في هذا الصدد. ومن وجهة نظري، كرئيس للجنة، سأعمل على أن نلتزم التزاما صارما بأحكام القرار.

لقد اقترحت شيلي أن نستجمع خبراتنا من أجل تيسير التقدم نحو إعداد مفهوم جديد للأمن في القرن الحادي والعشرين. وهذا اقتراح نطاقه أوسع من أن نناقشه هذا المساء، غير أنني أعتقد أن اللجنة تعتزم أن تكون واضحة وصريحة جدا فيما يتعلق بخبراها. لقد سبق لنا أن كلفنا ثلاثة أعضاء من فريق الخبراء بإعداد ورقات حول رأيهم في الكيفية التي مضى بها العمل حتى الآن. ونحن إذ نتقدم إلى الأمام نجد أنفسنا في أرض جديدة إلى حد ما. وأعتقد أن وفد شيلي على حق في أنه ينبغي لنا، قدر إمكاننا ومن دون الانحراف عن ولايتنا، أن نتبادل خبراتنا مع المجتمع الدولي ومع الدول الأعضاء من حيث النهج الجماعي العالمي والشامل للتعامل مع المشكلات الأمنية التي من هذا النوع، بغض النظر عن المفهوم الجديد للأمن. وسوف نضع ذلك في حسباننا ونعمل على أن يقوم موقعنا على الشبكة العالمية وسائر الوسائل التي نستخدمها لنشر خبراتنا بتقديم مواد آمل أن تهتم بها الدول الأعضاء.

وقدمت استراليا إسهاماتها الجديرة بكل ترحيب للجهود المبذولة لفهم المشكلة وبدء التعامل معها. وأعتقد لذلك أن الوقت قد حان لكي أتوجه، من موقعي هذا، بالشكر إلى مجموعة واسعة من الدول الأعضاء التي بدأت أو تفكر بالفعل في اتخاذ عدد من التدابير لمعاونة تلك الدول المحتاجة إلى المساعدة التقنية والمالية، على تلبية متطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ولقد ذكرت النرويج ومنظمة الوحدة الأفريقية هذا الصباح، واستراليا ونيوزيلندا، كل في منطقتها. وفي هذا الصدد فإن الولايات المتحدة تبذل جهودا نشيطة جدا في كل منطقة تقريبا. كما أن مجموعة الدول الصناعية الثماني بقيادة كندا تقوم حاليا ببذل جهود نشيطة جدا. كما أن بلدكم، يا سيدي، ناشط في منطقة رابطة الدول المستقلة. كذلك، فإن الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ناشطة في أوروبا وخارجها. كما لا يفوتني أن أذكر اليابان لدورها في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا زائدا ثلاثة، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، فضلا عن كونها أحد المانحين الثنائيين المهمين. ولا يفوتني كذلك أن أذكر المنظمة الإقليمية التي حققت حتى الآن أقصى قدر من التقدم في إطار مكافحة الإرهاب مكافحة جماعية مدروسة، ألا وهي منظمة الدول الأمريكية. إن جميع هذه الأطراف تقوم بأدوار متزايدة الأهمية، وآمل أن تنضم إليها أطراف أخرى. وكما ترون فإن الجهد المبذول حتى الآن، كما يتضح لكم من قائمتي، هو جهد جماعي واسع جدا.

وأثارت تركيا مشاكل الاتفاق على التعريف. ولن أعود إلى إثارة تلك المشاكل. وليس من مهام اللجنة أن تحل مشاكل التعريف. وقد قلت في مناسبات أخرى إن لجنة مكافحة الإرهاب ينتظرها قدر هائل من العمل ولا يسعها أن تتعثر في مشاكل التعريف. إننا نعمل بتوافق الآراء والعمل الذي ننظر فيه سنعتبره عملا إرهابيا، إذا اقتضى الأمر، عندما يتفق الأعضاء الـ ١٥ جميعا على أنه عمل إرهابي. وهذا يغطي مساحة شاسعة يتعين العمل فيها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وبالتالي لن نتجاوز على صلاحيات الجمعية العامة في اتخاذ الإجراء اللازم في هذا الصدد.

لقد أسعدني الاستماع إلى ملاوي تتكلم بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتبلغ عما تفعله تلك الجماعة دون الإقليمية، وتتكلم كذلك، بالأصالة عن نفسها، لتصف بوضوح نهجها الوطني والمجالات السبعة التي تسعى فيها إلى تحسينات وتحتاج فيها، بشكل قاطع، إلى المساعدة الدولية لتمكينها من الوفاء بواجباتها في تلك المجالات. ويحدوني الأمل أن تحذو دول أعضاء كثيرة حذو ملاوي فتتقدم بطلبات محددة للمساعدة، لأننا، في غمار عمل اللجنة مع المنظمات الدولية والدول المانحة، بدأنا نجمع معا توفر إمدادات المساعدة التي ستكون مطلوبة في حالة ملاوي، وفي حالة دول أخرى على ما افترض.

وأعتقد أن مناقشة اليوم مفيدة للغاية. أود مرة أخرى أن أعرب عن تقديري لجميع الوفود التي اشتركت فيها. وهناك كم هائل من العمل ينبغي القيام به. ونحن في اللجنة سنقوم به بعزيمة ونتطلع إلى مزيد من الإحاطات الإعلامية المفتوحة. سوف أسعى إلى عقد اجتماع قبل الأسبوع المقبل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى زملائي في اللجنة وإلى الخبراء في الأمانة العامة على العمل المضني الذي قاموا به والذي سيأتي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب على ملاحظاته وعلى إجاباته على الأسئلة.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.